TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/52/10(Vol.I)/Add.1
9 November 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والخمسون المستأنفة
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والخمسين المستأنفة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

المجلد الأول

التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

(A) GE.05-52642 111105 141105

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله ٤

ألف- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية ٤

استنتاجات متفق عليها ٤٨٤(د-٥٢) ٤

باء- مسائل أخرى: عقد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر ٦

المقرر ٤٨٥(د-٥٢)..... ٦

مقدمة

`١` عقد مجلس التجارة والتنمية دورته الثانية والخمسين في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي خلال تلك الدورة، التي يرد تقريرها في الوثيقة TD/B/52/10 (Vol.I)، قرر المجلس عقد دورة مستأنفة لإنهاء أعماله.

`٢` وعقدت الدورة الثانية والخمسون المستأنفة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي أثناء الدورة المستأنفة، عقد المجلس جلسة عامة واحدة، هي الجلسة ٩٧٨.

`٣` وأعد تقرير الدورة المستأنفة المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢(د-٢٩) بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويعرض التقرير الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله.

`٤` ويورد المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الثانية والخمسين، الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/52/10(Vol.II)، ما جاء في البيانات التي أُدلي بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

الإجـــراء الذي اتخـــذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية

استنتاجات متفق عليها ٤٨٤(د-٥٢)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *ذكّر* بالتزام قادة العالم في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالقضاء على الفقر وتحقيق الازدهار الشامل للجميع *وأكد* أن التنمية هدف مركزي؛ *ورحب بوجه خاص* بالاهتمام بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وبتأييد الإصلاحات الجارية على مستوى السياسة العامة في كامل المنطقة، بما في ذلك ما يجري منها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبالتقدم الهام الذي تحرزه البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالشراكة الجديدة، *وشدد* على ضرورة السير قُدما في تنفيذها؛

٢- *أحاط علما* بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث أعرب قادة العالم عن حماستهم للالتزامات المتعهد بها مؤخرا بتحقيق زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية ولزيادة الموارد التي ستتاح نتيجة لوضع كثير من البلدان المتقدمة جداولَ زمنية؛ وعن ترحيبهم كذلك بالجهود المبذولة والمبادرات المتخذة مؤخرا لتحسين نوعية المعونة وزيادة أثرها؛ وتأكيدهم من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة؛ وتأكيدهم من جديد التزامهم بالسياسات السليمة والحكم الرشيد على جميع المستويات وسيادة القانون، وبتعبئة الموارد المحلية وجلب تدفقات رؤوس الأموال الدولية وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، وتمويل الديون الممكن تحملها وتخفيف الديون الخارجية، وتعزيز التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

٣- *أقر* بأن البلدان الأفريقية تسعى إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج، بهدف المساهمة في تحسين الاقتصاد وفي التنمية في الأجل الطويل، من خلال التخفيف من القيود المفروضة على الموارد، والمساعدة في تفادي المزيد من المديونية، وإيجاد فرص العمل، واقتناء تكنولوجيات جديدة، وإقامة روابط مع بقية قطاعات الاقتصاد، وحشد الاستثمار المحلي، والحفز على إيجاد فرص تصدير جديدة والحد من الفقر؛

٤- *رحب*، في هذا السياق، بالنقاش الحي الذي أثاره تقرير أمانة الأونكتاد المعنون *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر*، بهدف إعادة النظر فيما قد يلزم لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا أكثر فعالية وإنتاجية وفائدة؛

٥- *لاحظ*، رغم ازدياد متوسط التدفقات السنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢ بليون دولار في الثمانينيات إلى حوالي ١٨ بليون دولار عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، أن حصة القارة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم قد انخفضت في الواقع على مدى العقود الثلاثة الماضية؛ *ولاحظ أيضا* أن ٨٠ في المائة من إجمالي

الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا يخصص للقطاعات الاستخراجية وأن هذه القطاعات لم تؤت كل المزايا المرغوب فيها لشدة استهلاكها لرؤوس الأموال؛ *وأكد* في هذا الصدد ضرورة تشجيع المزيد من الاستثمار المباشر بما فيه الاستثمار الأجنبي، في البلدان الأفريقية دعماً لأنشطتها الإنمائية وتعزيزاً للمزايا التي قد تحققها من هذه الاستثمارات؛

٦- بالإشارة إلى الفقرة ٢٦ من نتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، *شدد* على الأهمية البالغة التي يكتسيها حل مشاكل الديون في البلدان النامية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة وشاملة ودائمة، نظرا لأن تمويل الديون وتخفيف عبئها يمكن أن يشكلا مصدراً مهما لرأس المال من أجل التنمية؛

٧- *أقر* أن جهود البلدان النامية من أجل بلوغ قدرتها على تحمل الديون والحفاظ على هذه القدرة ينبغي دعمها بالمساعدة الدولية في مجال إدارة الديون، وعند الاقتضاء، من خلال النظر في التمويل التساهلي وتعديل الشروط، بما في ذلك خفض الشروط المقيدة للمعونة؛

٨- *لاحظ كذلك* أن الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يكمل الاستثمار المحلي بتحسين الهياكل الأساسية البشرية والمادية، وبالتالي إعطاء الزخم اللازم لضمان مستويات أعلى من النمو لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها هدف الحد من الفقر؛ *وشجع* على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار المباشر بشقيه المحلي والأجنبي؛

٩- *حث* واضعي السياسات على أن يعتمدوا، في جهودهم الرامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، نهجا استراتيجيا مناسباً حتى تراعى الظروف الاقتصادية والتحديات الإنمائية لأفريقيا من أجل جلب المساهمات الإيجابية للشركات في التنمية؛ *وذكر* بتوافق آراء ساو باولو، الذي ينص على أن الشركات الخاصة تمثل "أدوات هامة للتنمية في شتى أنحاء العالم. فللشركات الفاعلة، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، في نطاق عمل كل منها، دور هام في دعم نقل التكنولوجيا وإقامة الروابط بالمورِّدين وإتاحة وصول البلدان النامية إلى أسواق الصادرات. وقد تم الاعتراف بمسؤولية الشركات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ. وفي هذا الصدد، يمكن للشركات الفاعلة أن تضطلع بدور إيجابي في حفز عملية التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة وفي دعم التنمية الاجتماعية والبيئية والقدرة التنافسية للمؤسسات المحلية. وهناك صكوك دولية اختيارية مختلفة يمكن تحسينها وزيادة تماسكها، وهي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل المساعدة في زيادة مساهمة الشركات الفاعلة، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، في تعزيز أهداف التنمية"؛

١٠- *ذكر* بالفقرات ذات الصلة من توافق آراء ساو باولو، وأقر بحاجة البلدان الأفريقية إلى نطاق خاص بسياسات استراتيجية معدة ومنفذة على الصعيد الوطني بهدف إدماجها بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي، سياسات تجد إمكاناتها ودعمها في بيئة دولية مواتية؛

١١- *شجع* الحكومات الأفريقية على نهج سياسات تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتزيد من مزاياه بالنسبة لأفريقيا مع تحقيق التنمية المستدامة؛ وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد اتباع نهج تنسيقي إقليمي؛

١٢- *شدد* على أن سرعة نمو الصادرات عامل حاسم في وضع استراتيجيات التجارة والتنمية الأفريقية، ينبغي أن تساهم فيه الترتيبات التجارية الإقليمية في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف؛ ومن المسلم

به أن للترتيبات التجارية الإقليمية مزايا عديدة منها تحسين الروابط في مجالي التجارة والاستثمار، وتوسيع الأسواق لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما فيه الاستثمار القادم من البلدان النامية الأخرى، وتحسين العلاقة مع الشركات عبر الوطنية من خلال سياسات موحدة، وتقديم حوافز ضريبية منسقة وغيرها من الحوافز، وتحسين تنظيم الشركات؛

١٣- *رحب* بمؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب الذي عقد في قطر في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ *وأحاط علما* بالفقرتين ٨٨ و٨٩ من خطة عمل الدوحة، اللتين تطلبان إلى الأونكتاد، وإلى رئيس مجموعة الـ ٧٧، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تنظيم منتدى دوري بشأن الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب؛ *ورأى* أن ذلك مسألة ملائمة للمناقشة في الدورة المقبلة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة؛

١٤- *لاحظ كذلك* إمكانية توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال تفعيل الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة؛

١٥- *أحاط علما* بتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك اعترافه بأن جودة السياسات الحكومية تتمحور حول قوة القدرات المحلية للدول والحاجة إلى اتباع نهج أكثر إبداعا ومرونة إزاء تعزيز النمو والإقراض في الأجل الطويل؛

١٦- *وافق* على ضرورة مواصلة الأونكتاد، في نطاق ولايته، الاضطلاع بتحليل معمق وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بالتنمية الأفريقية، بما في ذلك تحقيق النمو والتنمية المستدامين قصد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وينبغي أن يُستكمل ذلك من خلال بناء توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية.

الجلسة العامة ٩٧٨
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

باء - مسائل أخرى: عقد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر

المقرر ٤٨٥(د-٥٢)

إن مجلس التجارة والتنمية يرحب بحرارة بالعرض السخي الذي تفضلت به غانا من أجل استضافة مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر في عام ٢٠٠٨.

الجلسة العامة ٩٧٨
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥